

نشآت

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.comالامن العام ملتزم تنفيذ القرار 1325
حول أجندة المرأة والسلام والامن

في ايلول 2019 وافقت الحكومة على تبني خطة العمل الوطنية الاولى الخاصة بلبنان لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325، المتعلق بالمرأة والسلام والامن، التي تنص على ضمان حقوق المرأة وافساح المجال لمشاركتها في القضايا المتعلقة بالسلام والامن، وتعزيز حمايتها في المراكز القيادية ومراكز القرار وزيادة تمثيلها في القوى الامنية

لطالما التزمت المديرية العامة للامن العام، فعلا لا قولاً، بدعم النساء في تحقيق امكاناتهن، ايماناً منها بأن من شأنه بناء مجتمع أكثر سلاماً وازدهاراً. فقد بدأت منذ العام 2017 تعاوناً وثيقاً مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في بيروت ICMPD الذي يتولى ادارة مشروع تموله سويسرا في لبنان. تركز المرحلة الثانية منه (الممولة من أمانة الدولة السويسرية للهجرة) على رفع الوعي حول المساواة بين الجنسين واعتماد انظمة واجراءات على الحدود مراعية للمنظور الجنساني.

الرائد خوري: ليس مقبولاً وضع
احكام مسبقة لامكانات المرأة

رئيس شعبة التعاون العسكري المدني في الامن العام الرائد انطوان خوري تحدث عن الهدف من مشاركة الامن العام في هذه الدورة التي تجري بالتعاون مع الجامعة اللبنانية الاميركية LAU، فقال: "من خلال مشاركتنا في هذه الدورة نساهم في تطبيق القرار 1325، وبالتالي تعريف مجتمعاتنا التي لا تزال في معظمها ذكورية، والمحافظة على اهمية دور المرأة بدءاً من العائلة، وصولاً الى تبوئها مراكز عليا في الدولة، وما يمكن ان تقوم به ايضا على صعيد حل النزاعات في العالم. تعمل خطة العمل الوطنية للقرار 1325 على زيادة الوعي العام حيال هذه المسألة وتحفز القبول المؤسسي لحضور المرأة وتعززه، وصولاً الى مجتمع أكثر تكريماً للمساواة بين الجنسين. كما تشكل هذه الخطة الاطار الصحيح لبلوغ وطن يكون أكثر انصافاً وشمولية، ضامناً للمساواة بين الجنسين ولحقوق النساء والفتيات".



رئيس شعبة التعاون العسكري المدني في الامن العام الرائد انطوان خوري.

■ ما هي ابرز عناوين هذه الدورة؟
□ يناقش المشاركون فيها موضوعين اساسيين: اول يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في قطاع الامن، وثان يتناول دور النوع الاجتماعي (الجنس) في القطاع العسكري، إذ لم يعد مقبولاً وضع اي احكام مسبقة حيال قدرة المرأة

على القيام بكل المهمات التي يقوم بها الرجل، فهي قادرة وجديرة على القيام بذلك اذا رغبت، وعلينا ان لا نضع العوائق امامها للوصول الى حيث تريد. ايماناً بذلك، تسعى المديرية الى رفع نسبة النساء فيها الى حوالي 25 في المئة من عديدها، على الرغم من ان هذا الموضوع تعثر في السنوات الثلاث الماضية بسبب وقف

المديرية وحدة للارتكاز الجندي او ما بات يعرف بال focal point تتأهله الرائد نسرین شديد، فيما تعمل حالياً على انشاء وحدة متخصصة لمراقبة تطبيق الجندرة. نحن سائرون على الطريق الصحيح في هذا الموضوع على الرغم من المعوقات التي تواجهنا كالنقص في تمويل مشاريع معينة بسبب الظروف الراهنة او وقف التطوير وغيره.

■ ما هي مشاريعكم المستقبلية؟

□ نعمل حالياً على مشاريع تدريب تتعلق بحقوق المرأة، منها تزايد نسب العنف

الالكتروني في لبنان في ظل جائحة كورونا خاصة حيال النساء والقاصرين، وكيفية اشراك النساء في حل النزاعات على المناطق الحدودية والمهمشة. بقدر ما نتوجه صوب الاطراف النائية، نلاحظ مزيداً من التهميش لدور المرأة ما يستدعي تدخلاً أكبر لمعالجة هذا الامر. المرأة نصف المجتمع والام مدرسة لذا يجب علينا ان نعطيها حقها، خصوصاً مع الجهود المضاعفة التي تبذلها من جراء الجائحة سواء في عملها او في المنزل، علماً ان المرأة اللبنانية جبارة ويجب الاستفادة من قدراتها وامكاناتها في مختلف المجالات.

بريرا: انوّه بالتزام الامن العام
الجنس والامن والمنظور الجنساني

مديرة مشروع الدعم السويسري للادارة المتكاملة للحدود في لبنان وعضو المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD لافينيا ليس بريرا، تطرقت الى دور المركز في تنفيذ المشروع الذي تبلغ ميزانيته 960 مليون اورو، والى مسيرة التعاون الطويل مع الامن العام في هذا المجال، فقالت: "تعاوننا مع المديرية بازاء موضوع النوع الاجتماعي يعود الى العام 2016 عندما بدأنا تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع السويسري. نقوم اليوم بتنفيذ المرحلة الثانية التي توسع خلالها نطاق هذا التعاون ليشمل الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي والتي تتضمن أيضاً بلورة وحدات تدريبية في مجالات عدة، مثل حقوق الانسان والهجرة والاتجار بالبشر والنوع الاجتماعي. في اثناء تنفيذ المشروع، اعربت الاجهزة الامنية الثلاثة عن اهتمامها بحضور دورات تدريبية متخصصة في النوع الاجتماعي. بناء على الحاجات التي تم تقييمها من خلال العمل مع الوكالات، وبعد اختيار الجامعة اللبنانية الاميركية LAU، وضعنا برنامج لدورة جامعية مكثفة تتناول بعمق موضوع المرأة والسلام والامن وكيفية تعميم مراعاة المنظور



مديرة مشروع الدعم السويسري للادارة المتكاملة للحدود في لبنان وعضو المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لافينيا ليس بريرا.

الجنساني في قطاع الامن، يحصل المشاركون في نهايتها على شهادات متخصصة في هذا الموضوع. الخطوات التي اتخذها لبنان في اعتماد خطة عمل وطنية من خلال التزامه جدول اعمال المرأة والسلام والامن، وزيادة التحاق النساء في جميع الوكالات والاجهزة، والجدية في التعامل مع هذا الموضوع،

■ ما هي ابرز عناوين هذه الدورة؟
□ يناقش المشاركون فيها موضوعين اساسيين: اول يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في قطاع الامن، وثان يتناول دور النوع الاجتماعي (الجنس) في القطاع العسكري، إذ لم يعد مقبولاً وضع اي احكام مسبقة حيال قدرة المرأة

زخم كبير لادماج مفهوم النوع الاجتماعي في الادارات

مرعاة كل شرائح المجتمع ورؤية الامور من منظورها. في هذا الاطار، نعمل حالياً على اعداد مشاريع، كل بحسب اوضاع مؤسسته، لتطبيق ما تعلمناه على ارض الواقع. وقد تقدمنا باقتراح الى اللجنة

لجنة دعم السلع مثلاً غيَّب الدعم على حاجاتها الاساسية، في حين اُمنه للرجل. هدف الدورة وجميع النشاطات المماثلة، هو ضمان وجود المرأة في كل الوزارات واللجان ومواقع القرار، والتأكد من

الاكاديمية يتعلق بوضع الية للتبليغ عن التحرش الجنسي الذي قد يطاول المرأة العاملة داخل المؤسسة او تلك التي تقدم المؤسسة خدمات لها، وهو مشروع يمكن تطبيقه من دون عقبات.

ادخال هذا المفهوم وبلورته لدى عناصره وكيفية تطبيقه في ادارة الحدود والهجرة، من اجل تسهيل عملية التعاطي الشامل مع مختلف فئات المجتمع وحمايتها. في هذا الصدد، انوه بالتزام الامن العام رفع الوعي في مبدأ الجندرة، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل المؤسسة.

ما العلاقة بين النوع الاجتماعي وادارة الحدود؟
□ هناك زخم كبير على المستويين الوطني والدولي لادماج مفهوم النوع الاجتماعي في مختلف الادارات، بما في ذلك ادارة الحدود والامن. بما ان الامن العام هو الذي يتولى ادارة الحدود، كان لا بد من التركيز على

هي مؤشرات دفعتنا الى تكثيف جهودنا لدعم مقاربة قائمة على الحقوق ومراعية للاعتبارات الجنسانية تستند الى الانشطة والدروس المستفادة من المرحلة السابقة، التي تضم دورات تدريبية لرفع الوعي، ودورات تدريبية على المستويين الاساسي والمتقدم، وتدريب المدربين (ToT).

زباني: دربنا عناصر لتصبح مجموعة محورية في مؤسساتها



الاستاذة المحاضرة في جامعة LAU والخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة جمانة زباني.

الاستاذة المحاضرة في جامعة LAU والخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة جمانة زباني شاركت في اعداد المحاضرات والقائنها، وتحدثت عن المستوى الاكاديمي الرفيع لهذه الدورة، فقالت: "مؤسسة الامن العام ملتزمة تطبيق اجندة المرأة والسلام والامن، وما قمنا به هو اعداد دورة تدريبية جامعية مكثفة لكوادر من المؤسسات الامنية الثلاث لتصبح مجموعة محورية حائزة شهادة اكااديمية في كيفية تطبيق خطة المرأة والسلام والامن، وملمة بكل جوانبها. عملنا على ايجاد سبل لتطبيق هذه الخطة في ضوء الازمات السياسية والاقتصادية التي يمر فيها لبنان وجائحة كورونا، وانعكاس كل ذلك على المرأة خصوصا وعلى كل فئات المجتمع

عموما. الامن العام بشكل خاص على تماس مباشر مع ملفات عدة تطاول المرأة، ويرتكز دوره في هذا الاطار على نقطتين اساسيتين: العمل داخل المؤسسة لتصبح صديقة للمرأة، وتعاطيه المباشر مع فئات هشة ومهمشة من النساء كعاملات الخدمة المنزلية واللاجئات على الحدود وغيرها. نأمل في ان يستمر في النهج الذي يتبعه حالياً، ويقوم برفع نسبة مشاركة النساء في صفوفه وتمكينهن من الوصول الى مراكز قيادية وليس ادارية فقط، واتاحة الفرصة امامهن للقيام بكل المهمات التي يقوم بها الرجال. كما اظهرت المؤسسات الامنية الثلاث التزاما عاليا وواضحا الخطة وهي تقوم بتطوير برامج لاحترام حقوق

المرأة وحمايتها، وتطوير الاجراءات المتبعة في التعاطي مع كل الفئات التي تتعامل معها، والابقاء على مجال الحوار والتعاون مع الهيئات والجمعيات المختصة."

■ اين لبنان اليوم من تطبيق اجندة المرأة والسلام والامن؟

□ ثمة مؤشرات ايجابية جدا في هذا الاطار. التزام المؤسسات الامنية والعسكرية بها، وتكريس عناصرها وقتا وجهدا للاطلاع عليها والمشاركة في دورات جامعية للاحاطة بكل جوانبها، خير دليل على اننا نسير على الطريق الصحيحة.

”
الامن العام على
تعاس مباشر مع ملفات
تطاول المرأة“

“

الرائد الإداري ابي خليل: ساعدتني الدورة على الرؤية من منظار الاخر



الرائد الإداري عصام ابي خليل.

الرائد الإداري عصام ابي خليل تحدث عن الخبرات التي اكتسبها خلال مشاركته في اعمال هذه الدورة: "كانت دورة متخصصة شارك فيها مملون بموضوع الجندرة ارادوا ان يصبحوا مدربين الى جانب المدربين الحاليين في مؤسساتهم، لكي يساهموا من خلال خبراتهم التي اكتسبوها في نشر الوعي على اهمية احترام هذا الموضوع ومراعاته، لاسيما في مراكز العمل، خصوصا وان كثيرين لا يزالون بعيدين جدا عن مفهوم الجندرة فيما قلة تدرك كيفية التصرف مع اشخاص لاي نوع اجتماعي انتموا، سواء كانوا ذكورا او اناثا، ووجوب مراعاة حاجات جميع هذه الفئات في مراكز عملها في الدولة او خارجها، واشراكها في اي خطة او قانون او مرسوم يتم وضعه".

الدورة ايضا مشاركات نسوية لبلدان عدة مثل تونس والجزائر وسوريا والاردن، ولقانونيين وممثلي جمعيات ومجتمع المدني اطلعونا خلالها على تجربتهم وخبراتهم في هذا الموضوع .

■ ماذا اضافت الدورة الى خبرتك؟
□ ساعدتني على رؤية الامور من منظار الاخر، وعلى النظر الى موضوع الجندرة بشكل اكثر شمولية. نظرة المرأة للامور مختلفة كلياً عن نظرة الرجل، وغياها عن

■ ما هي العناوين المهمة التي تطرقتم اليها؟

”
نظرة المرأة
الى الامور تختلف كلياً
عن نظرة الرجل“

“

□ اختلاف تأثير الازمات التي نمر فيها حالياً وانعكاسها بشكل مختلف على الرجال والنساء، التحرش الجنسي داخل العمل، العنف المنزلي الذي تفاقم مع جائحة كورونا، تداعيات انفجار المرفأ الذي اصاب بشكل مباشر منطقة سكنية تضم فئات لا تزال غير مقبولة اجتماعياً في لبنان كمجتمع المثليين، اوضاع النساء اللواتي فقدن منازلهن. كذلك احتلت ادارة الحدود حيزاً كبيراً من النقاشات. تخللت